جانب العرض للمواد المخدرة

تعتبر المواد المخدرة سلعة اقتصادية مزدوجة التأثير، فيمكن أن ينتفع بها لتحقيق أغراض إيجابية للإنسان (كاستخدامها لأغراض جراحية وعلاجية وعلمية ودفاعية ضد عدو شرس أو مجرم قوى مثلاً) كما أن ذات المواد يمكن أن تتسبب في تدمير الإنسان والموارد الطبيعية في حالة إساءة استخدامها والتهاون في حدود ذلك الاستخدام. وامتثالاً للقاعدة الشرعية التى تعطى أولوية الاهتمام (بدرء المفاسد) على (جلب المصالح)، فسوف يتم تركيز اهتمام الدراسة على بحث الجانب المتعلق بالمواد المخدرة الضارة والمحرمة شرعاً والمجرمة قانوناً والتى يتم تداولها في سوق المعاملات المنحرفة.

وبناء عليه، فإن المواد المخدرة المعنية يمكن تصنيفها من حيث تأثيرها على الجهاز العصبى والمخ إلى مواد مثبطة (مهبطة للنشاط)، ومنشطة، ومسببة للهلوسة، وتلك المواد يمكن أن تكون طبيعية أو مصنعة، وهى تشتمل على أصناف متعددة تدخل في عدد آخر كبير من المجموعات التى نذكر من أهمها: الكحوليات (مثل البيرة والخمور)، والأمفيتينات أو المنشطات التخليقية لمقاومة الإنهاك والنعاس (مثل الماكستون فورت) ومهدئات القلق (مثل الأتيفان والفاليوم والبروفين)، والقنبيات (مستحضرات نباتات القنب والماريغوانا في الغرب، والبانج والجانجا والكاراس في الهند، والحشيش في مصر)، ومنشطات الجهاز العصبى (مثل الكوكايين في أمريكا اللاتينية والقات في كينيا والصومال)، والأفيونات (مثل الأفيون والمورفين والهيروين والكودايين)، والمهلوسات الطبيعية والتخليقية (مثل بعض أنواع عيش الغراب والمسيكالين المستخرج من الصبار)، والمواد الطيارة الاستنشاقية والتى كثيراً ما تتسبب في حالات تهيج وهذيان ثم غيبوبة واختناق يؤدى بحياة المستنشق لها (مثل البنزين وسائل وقود الولاعات والاسيتون المزيل لطلاء الأظافر والغراء ولاصق الإطارات).

وتعتبر الكحوليات من أقدم المواد المخدرة التى استخدمها الإنسان، كما أشير في البرديات إلى أن الأفيون ومشتقاته كانت تستخدم في العصر الفرعونى ولكن لأغراض طبية، أما في العصر الحديث، فتوضح معلومة طريفة أن مادة (المورفين) كانت من أول المواد المخدرة التى تم استخدامها في أوروبا ولكن في البداية كان ذلك لعلاج كثير من الآلام والأمراض للأطفال ولجرحى الحروب وكان المعالجون يجهلون آثارها الإدمانية حيث لم يتضح ذلك إلا بعد استفحال الأمر، وهنا قامت شركة ألمانية في عام ١٨٩٨م بإنتاج مادة مخدرة جديدة على اعتقاد أنها أقل خطورة من المورفين وهى (الهيروين)، ولكن تبين فيما بعد

أنهـــا ليست بأحسن حالاً من سابقتها، وأصاب الإدمان بلعنته أعداداً هائلة من البشر واستشرى فـــي جميع بقاع العالم بعد ذلك ولكن بعد أن أصبح نتيجة لمعاملات متعمدة من قبل البشر يتم إبـــرامها وتداولهـــا داخل أسواق فردية وجماعية بل ودولية منظمة ولكن في أطر خفية تحاول جهداً الابتعاد عن أيادي القانون الذي يجرمها والاحتماء بمظلة (التهريب) غير الشرعي.

ولقـــد أوضـــح تقرير مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات عام ٢٠٠٠ أن الكميات المضـــبوطة من المواد المخدرة المحرمة تمثل ٨% من إجمالى التجارة العالمية، وذلك بخلاف كمـــيات أخـــرى ضخمة يتم تهريبها ويصعب ضبطها برغم كل الجهود الدولية الشاقة المبذولة لمكافحـــة تلك التجارة المدمرة وأصبحت تلك التجارة تغطى بمعروضاتها من السلع التخديرية المدمـــرة مـــا يزيد على ١٧٠ دولة في العالم، كما اتضح من تتبع المضبوطات منها أن هناك نوعـــاً مـــن (التخصص) في عرض كل إقليم جغرافى. فعلى سبيل المثال، وجد أن الكوكايين والماريوانـــا يـــتركز عرضه وتصديره في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تنتشر الأفيونات والمنشـــطات الأمفيتامينـــية في قارتى آسيا وأوروبا ووجد أن أوروبا تشتهر بصفة خاصة في إنـــتاج وبـــيع الحشيش. كما تشير التقارير المعنية إلى أن أكبر دولتين تنتجا الأفيون من دول العالم الإسلامي هما أفغانستان وباكستان. وبأخذ مصر كمثال لدول العالم العربى، فقد ذكر أنها تمـــثل نقطة عبور لتجارة الهيروين والقنب من المناطق الرئيسية لإنتاجها (جنوب شرق آسيا) إلـــى الأســـواق الأوروبية حيث يوجد المستهلك النهائي لها، وتعتبر قناة السويس من أهم منافذ تهريـــب تلـــك المواد المحرمة، بينما تركزت زراعة الأفيون والحشيش في مناطق متفرقة من سيناء.

وقد يُلتمس العذر للسلطات المصرية لعدم تمكنها من القضاء المبرم على تلك المنتجات والســـلع المـــتداولة بشكل محرم إذا ما أخذ في الاعتبار أن سيناء كانت محتلة لفترة يمكن أن تكفـــى لأن يغـــرس فيها العدو الصهيونى سمومه في تلك الأرض الطاهرة في أصلها، كما ان طبـــيعة (الدولية) التى تتسم بها عمليات الملاحة والتنقل في قناة السويس يمكن أن تمثل عاملاً خطـــيراً وهاماً في فتح ثغرات كثيرة خفية لتسرب مثل تلك المبادلات المحرمة بين أعداد هائلة مـــن المـــبادلات الدولية المشروعة التى تعبر ذلك الميناء الدولى المتوسط لجهات استراتيجية مـــتعددة تقع خارج حدود الوطن وكذا خارج حدود سلطات المسئولين عن حفظ النظام بداخله. ومـــا مـــن شـــك في أن الاتباع المستحدث لنظام السوق الحر وإزالة الحواجز في التعامل مع الدول الأخرى بموجب اتفاقيات التجارة الخارجية ومثيلاتها يتوقع له أن يؤدى إلى ازدياد سوء

الوضـــع وإضافة مزيد من الصعوبات والتحديات أمام الجهات المصرية المسئولة عن مكافحة تداول تلك المواد المخدرة المحرمة.

ومن خلال بعض الدراسات والتقارير والتجارب الفعلية، يمكن استنباط بعض العوامل الرئيسية التى تؤثر في عرض المتاح من المواد المخدرة وهى:

(١) **الموقـــع:** فكلمـــا كـــان هناك موقعاً متخفياً بعيداً عن أعين القانون والأمن كلما يزداد احـــتمال التوســـع في إنتاج وعرض وتبادل المواد المخدرة والعكس بالعكس، وكذلك يـــتوقع أن يـــزداد العرض في الأماكن الأكثر ازدحاماً بالمعاملات أو الأكثر ارتباطاً بأكـــبر عـــدد مـــن الجهات التى تمثل أسواقاً متعددة رائجة للتبادل المستهدف، وتعتبر التجربة المصرية السابق الإشارة إليها تواً خير مثال على ذلك.

(٢) **الطقـــس الملائـــم:** يساعد بطبيعة الحال على زيادة العرض مثلما حدث في المغرب، فعلـــى الرغم من الحرب الجادة التى شنها الملك الحسن الثاني على المخدرات، إلا أن اعـــتدال الطقـــس في عامى ١٩٩٥، ١٩٩٦ ساعد على زيادة محصول القنب، حتى أصبحت المغرب وقتها أكبر مصدر للحشيش إلى أوروبا وكل أنحاء العالم الأخرى.

(٣) **ســـعر بـــيع المادة المخدرة:** وما من شك في أن ذلك يرتبط بعنصر آخر بالغ الأهمية وهـــو تكالـــيف التسويق، فإذا كانت تلك التكاليف مرتفعة فسوف يؤدى ذلك إلى زيادة ثمـــن بـــيع الســـلعة المحرمة لتغطية التكاليف المتزايدة مما سيدفع الطلب عليها إلى الانخفـــاض فـــيقل الحافز على إنتاج وعرض تلك السلعة، وما من شك في أن حدوث ارتفـــاع فـــي تكالـــيف تسويقها مع عدم حدوث زيادة مقابلة في سعر بيعها (في حالة رغـــبة التاجر في الاحتفاظ بنفس حجم عملائه) سوف يقلل في النهاية من حافز المنتج أو الـــبائع علـــى زيادة العرض نتيجة للانخفاض النسبى فيما يحصل عليه من أرباح، وبطبيعة الحال فإن **فترة انخفاض الأرباح** إن طالت، فسوف تساعد على حدوث ركود فـــي الســـوق المعنـــية يمكن أن تنتهى باختفائها خاصة إذا ما أخذ عنصر المخاطرة الضخم في الاعتبار كأحد السمات المقلقة للمنتج ولعارض تلك السلعة والذي يهدد أمنه واســـتقراره فـــي جميع الأحوال. ومن التجارب الفعلية في ذلك الصدد، أنه في أواخر الستينات وأوائل السبعينات، كان معظم الحشيش المعروض في السوق المصرية غير المشـــروعة يـــتم تهريـــبه عبر الحدود الشرقية حتى السلوم أو عبر بعض الشواطئ الليبـــية، ثـــم يـــتم تهريبها إلى داخل الأراضى المصرية. وأدى ذلك إلى زيادة درجة

المخاطـــرة مع ارتفاع التكلفة الذي أدى إلى زيادة ثمن البيع إلى مستهلك الحشيش في الســـوق المصرية للمخدرات حيث كان متوسط ثمن "قرش" الحشيش يقدر بنحو ١,٥ جنـــيه مصـــري قـــبل عام ١٩٦٧، ثم قفز في مشارف السبعينيات إلى ١٠ جنيهات مصرى للقرش.

(٤) **ســـعر الســـلعة الـــبديلة:** فإذا كانت السلع البديلة تحقق للمستهلك نفس الإشباع، فإن انخفاض سعر السلعة البديلة يساعد على تقليص عرض السلعة الأولى وزيادة عرض تلـــك السلعة البديلة ذات السعر الأكثر انخفاضاً. ومن الأمثلة (القديمة) على تحقق ذلك أنـــه في عام ١٩٢٠ كان تسويق الهيروين قد انتشر بين الشباب الميسورين في مصر (ولكـــن عن طريق الشم). وفي عام ١٩٢٥ ارتفع سعر الهيروين المسوق للشم نتيجة لفـــرض العقوبات المشددة، وهنا تم ابتداع طريق جديد للتعاطى تضمن استهلاك كمية أقـــل مع تحقيق ذات التأثير المخدر وذلك عن طريق الحقن في الوريد. وإن كان ذلك المـــثال ينصب على عرض واستهلاك ذات السلعة، فإن اختلاف وسيلة التعاطى يمكن أن يســـمح بجعلـــه مثالاً يمكن أن يقاس عليه استخدام سلعة أخرى بديلة للاتفاق على نفـــس الوضـــع الأساســـي وهـــو (تغيـــير النمط الاستهلاكى) للمادة المخدرة أياً كان موضـــوعها ومســـماها. ولأن ما يتتبع من سلوك تحولى من وسيلة لأخرى لاستهلاك ذات السلعة يمكن أن يندرج مع أى سلوك تحولى مناظر من سلعة لأخرى طالما كلها سلع وأشكال ووسائل تستهلك لتحقيق ذات الهدف.

(٥) **ســـعر السلعة المكملة:** والواقع أن المثال السابق يمكن أن يوحى بعامل خامس يمكن أن يؤثـــر بشـــكل مباشـــر أو غير مباشر في عرض المادة المخدرة وهو يتوافق مع الـــنظرية الاقتصـــادية للعرض وهو سعر السلعة التى يجب شراؤها أيضاً حتى يمكن اســـتهلاك الســـلعة الأساسية. ففي ذلك المثال كان الهيروين يستنشق مباشرة. أما عند ارتفـــاع سعره، فقد تم ترشيد الكميات المستهلكة منه وتم الحصول على ذات الإشباع ولكن كان ذلك بالاستعانة باستخدام سلعة مكملة هى الحقنة أو (السرنجة) التى لابد أن يدفـــع لها سعراً إضافياً، فإذا كان الاستخدام بالاستعانة بالحقنة مازال يكلف المستهلك ثمـــناً أقـــل نتـــيجة لتقليل الكمية المستهلكة من الهيروين، فقد يساعد ذلك على تشجيع المســـتهلك علـــى الاســـتزادة مـــن استهلاك تلك المادة على سبيل الاستفادة من ذلك الأســـلوب الـــذى يعطـــى ذات الإشباع بكمية أقل (حيث أن من خواص استهلاك تلك المـــواد المخـــدرة أن المســـتهلك دائماً يميل لزيادة استهلاكه منها طمعاً في مزيد من

السعادة المزيفة) وسوف يساعد ذلك على زيادة المنتجين والبائعين لعرض السلعة استفادة بسعادة المستهلك بوفورات الأسلوب الجديد المتبع أما إذا كانت السلعة المكملة الضروري استخدامها تباع بثمن مرتفع يضطر معه المستهلك لدفع ثمن إجمالي أعلى للحصول على ذات الإشباع وإن كان باستهلاك كميات أقل من نفس المادة المخدرة، هنا يمكن القول بأن ارتفاع سعر السلعة المكملة (وهى السرنجة في المثال الحالى) سيؤدى إلى تقلص الطلب على المخدر الذي سيضطر العارض إلى تقليص إنتاجه ومبيعاته.

(٦) القوانين والقواعد المضادة لسوق المواد المخدرة ومدى جديتها وفعاليتها:

وبالرجوع إلى المثال الأول يمكن أن يستنبط ذلك العامل أيضاً كمؤثر في عملية إنتاج وعرض المواد المخدرة، فكما حدث بالفعل في المثال المذكور، فقد أدى التشدد الجاد والفعال في قوانين مكافحة الحشيش في مصر والتضييق الجاد على منافذ البيع التقليدية إلى اضطرار التجار إلى اللجوء إلى طرق بديلة مكلفة مما أدى في النهاية إلى انحسار الطلب على المخدر نتيجة ارتفاع أسعاره مما اضطر التجار في النهاية إلى تخفيض إنتاجه وتقليص المعروض للبيع منه.

والواقع أن المواد المخدرة كسلع ذات طبيعة خاصة تدخل في دوائر المجالات المحرمة والمجرمة والضارة، فإن العوامل التى تؤثر في عرضها لاشك تختلف عن نظيرتها المؤثرة في السلع الاقتصادية التقليدية المباحة. وما ذكر سابقاً يعتبر سرد لبعض الأمثلة الهامة على العوامل المؤثرة على عرض المواد المخدرة حيث ان هناك عدد آخر من العوامل يمكن أن تلعب أثرها المعنوى في ذلك الصدد مثل حجم الفساد والجرائم المتفشية في المجتمع، مما من شك أنه كلما زاد تلك الحجم، كلما ساعد على تيسير التعامل بالمواد المخدرة في مناخ أكثر ملاءمة لطبيعتها المنحرفة مما يساعد بدوره على زيادة الإنتاج والاتجار فيها.

وتجنباً للمبالغة في عرض زاوية على حساب أخرى، يكتفى بذلك القدر من التحليل لجانب العرض ويتم الانتقال لتقديم عرض مناظر لجانب الطلب على السلع المعنية.